الأمم المتحدة

A/C.5/70/SR.18

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
30 December 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد هاتاراي (الرئيس) ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٦٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-21135 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة، ومكاتب دعم بناء السلام، والمكاتب المتكاملة واللجان

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

التقدم المحرز في تشييد مرافق جديدة للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، والمستجدات المتعلقة بتجديد مرافق المؤتمرات، بما في ذلك قاعة أفريقيا

دراسة بشأن الاحتياجات الطويلة الأجل من أماكن العمل في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٣٤

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٥ (٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٦٠: من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (A/70/443 و A/70/575)

١ - السيدة بارتسيوتاس (المراقِبة الماليّة): عرضت تقرير الأمين العام عن الوضع النقدي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (A/70/443) وأشارت إلى أنه، بالإضافة إلى مبلغ قدره ٨٣٠,٧ مليون دولار سبق اعتماده للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٩/٦٩، على سلطة التزام بمبلغ يصل إلى ٨٠,٣ مليون دولار للفترة نفسها لتمكين البعثة المتكاملة من دعم خطة عمل لمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وتحسين قدرات حماية القوة، وتعزيز القدرة الوطنية لقوات الدفاع والأمن المالية لمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

٢ - ويشير تقرير الأداء للبعثة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، الذي يجري حاليا وضعه في صيغته النهائية، إلى أن مجموع مصروفات الإنفاق على البعثة بلغ ٩٠٦,٢ مليون دولار، مما يعكس استخداما صافيا قدره ٧٥,٥ مليون دولار من سلطة الالتزام ورصيدا غير مرتبط به يبلغ ٤,٨ مليون دولار. وتتماشى النفقات الفعلية في إطار سلطة الالتزام مع مستوى الموارد التي طلبها الأمين العام أصلا. ويشير الوضع النقدي الحالي للحساب الخاص للبعثة إلى توفر الاحتياطيات النقدية الكافية لتغطية تكاليف التشغيل حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، فضلا عن المدفوعات المقررة إلى الحكومات فيما يتعلق بالقوات وبأفراد الشرطة المشكلة، وتسديد تكاليف المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي. وأخيرا، ومع افتراض استلام اشتراكات الأنصبة المقررة التي جمعت في كانون الثاني/يناير٢٠١٦ للفترة كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠١٦، يتوقع توافر احتياطيات نقدية كافية لتلبية احتياجات الصرف حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد طلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بتقرير الأمين العام.

٣ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة بالموضوع (A/70/575)، فقال إن اللجنة الاستشارية درست الوضع المالي للبعثة، بما في ذلك التزاماتها غير المصفاة وأنماط الإنفاق الشهرية. وترى اللجنة الاستشارية أن إذن الجمعية العامة بسلطة الالتزام يدعمه استعراض الوضع النقدي للبعثة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وأوصت بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام

(A/70/7/Add.11، A/70/7/Add.16، A/70/348/Add.1 و A/70/348/Add.6)

المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان (A/70/7/Add.13 و A/70/348/Add.3)

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/70/7/Add.14 و A/70/348/Add.4)

٤ - السيدة بارتسيوتاس (المراقِبة الماليّة): عرضت تقارير الأمين العام عن الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ في إطار المجموعة المواضيعية الأولى (A/70/348/Add.1 و A/70/348/Add.6) وقالت إن البعثات المصنفة في إطار المجموعة المواضيعية الأولى هي أدوات عالمية تتابع المنظمة وتواصل من خلالها تسويات سياسية متفاوض بشأنها. وفي عام ٢٠١٥، أسهمت بعثات المجموعة الأولى في منع النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين عن طريق الإنذار المبكر، والوساطة، والدبلوماسية الوقائية، ودعم العمليات الانتخابية، وبذل المساعي الحميدة، وبناء السلام. وقد كلف كثير من البعثات بتعزيز الحلول السياسية في المناطق المتضررة من النزاع. وفي هذا الصدد، تولى مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية قيادة جهود الأمم المتحدة من أجل تحقيق التوصل إلى تسوية للأزمة في الجمهورية العربية السورية، التي يجري فيها نزاع له آثار كبيرة على البلد وعلى المنطقة المحيطة، وما بعدها. وبالمثل، تولى المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى تنسيق وتقييم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بتقديم الدعم لحوار كمبالا وعمليات المتابعة.

٥ - وبلغت الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ للبعثات السياسية الخاصة ضمن المجموعة الأولى، باستثناء مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ما قدره ٣١,٣ مليون دولار، أي بزيادة ٠,٨ مليون دولار تقريبا مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٥، ويعزى الفرق في المقام الأول إلى الزيادة في الموارد المقترحة لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية.

٦ - وقد أُنشئ مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن من أجل دعم تنفيذ الاتفاق بشأن آلية تنفيذ عملية الانتقال في اليمن وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي. وقد تصاعد النزاع منذ آذار/مارس ٢٠١٥، وخلف ٢١ مليون يمني بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويعمل المبعوث الخاص بدعم من مجلس الأمن، مع الأطراف المعنية، بما في ذلك التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، من أجل وضع نهاية للنزاع في الوقت المناسب، وتهيئة الظروف لاستئناف العملية الانتقال السياسي في اليمن.

٧ - وتبلغ الموارد المقترحة للمكتب لعام ٢٠١٦ ما قدره ٦,٩ مليون دولار، مما يمثل زيادة قدرها نحو ١,٦ مليون دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للعام ٢٠١٥.

٨ - وقالت لدى عرضها لتقرير الأمين العام بشأن الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة (A/70/348/Add.3)، إن بعثات عديدة من المجموعة الثالثة تواجه طلبات متزايدة من أجل الحصول على الدعم والتعاون، من الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية. وما برح مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان يضطلع بولايته في ظل ظروف محلية متدهورة، وتتفاقم بسبب تدفق اللاجئين من الجمهورية العربية السورية. واستجاب مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا للطلب المتزايد من البلدان في المنطقة للمساعدة في منع نشوب النزاعات. وما برحت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تضطلع بولايتها المتعددة الأبعاد في بيئة متقلبة اقتضت منها تعزيز قدرتها الأمنية من أجل دعم تعزيز الوجود الإقليمي حسبما طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٢٣٢ (٢٠١٥).

٩ - بلغت الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ لبعثات المجموعة الثالثة ما مقداره ١٩٠,١ مليون دولار، مما يمثل زيادة قدرها نحو ٧,١ مليون دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٥، ويعزى الفرق في المقام الأول إلى الزيادات في الموارد المقترحة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وبعثة الأمم

المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ويقابل ذلك جزئيا التخفيضات في الموارد المقترحة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

١٠ - وعرضت تقرير الأمين العام عن الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/70/348/Add.4)، فقالت إن مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢١٠ (٢٠١٥) مدد ولاية البعثة حتى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦. وعملا بذلك القرار، شرعت البعثة في النظر في الدور الذي تضطلع به جميع الكيانات التابعة للأمم المتحدة في أفغانستان، وهيكلها وأنشطتها، من خلال إنشاء فريق عامل ثلاثي، تشترك في رئاسته حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة، بمشاركة الجهات المعنية الدولية. ومن المرجح أن تستنير بالاستعراض المداولات المتعلقة بتجديد ولاية البعثة لعام ٢٠١٦. ورهنا بنتيجة الاستعراض، ستواصل بعثة الأمم المتحدة التركيز على توفير الدعم السياسي، والنهوض بحقوق الإنسان، وتعزيز الدعم المنسق من جانب المجتمع الدولي لحكومة أفغانستان.

١١ - وتبلغ الموارد المقترحة للبعثة لعام ٢٠١٦ ما مقداره ١٨٣,٣ مليون دولار، وهو ما يمثل نقصانا صافيا قدره حوالي ٤,١ مليون دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٥، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى الإغلاق المقترح لأحد المكاتب الإقليمية، والدمج المقترح للمهام ،والتخفيضات في تكاليف العسكريين والأفراد.

١٢ - وستحمَّل الاحتياجات من الموارد على الاعتماد البالغ ١,١ بليون دولار المقترح للبعثات السياسية الخاصة التي تغطيها التقارير المعروضة على اللجنة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٣ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقريري اللجنة الاستشارية عن الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٦ في إطار المجموعة المواضيعية الأولى (A/70/7/Add.11 و A/70/7/Add.16) فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الموارد المقترحة رهنا بالتوصيات المشار إليها في الفصل الثالث من تقاريرها، وطلبت تقديم معلومات مفصلة إلى الجمعية العامة عن التخفيضات الناجمة عن التوصيات التي قدمتها.

١٤ - ومع الإشارة إلى افتقار بعض ملاحظات الأمين العام إلى مبررات، وخاصة الزيادات الكبيرة المطلوبة، أوصت اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيضات في الاعتمادات المقترحة للخبراء الاستشاريين، والنقل البري والسفر في مهام رسمية بالنسبة لبعض البعثات. وأكدت اللجنة الاستشارية أيضا من جديد توصياتها السابقة بشأن الموارد الإضافية لاستيعاب التغيرات في الموقع لرؤساء البعثات المستمدة من الأفضليات الشخصية.

١٥ - ووافقت اللجنة الاستشارية على إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن من رتبة أمين عام مساعد إلى رتبة وكيل الأمين العام، عملا بطلب مجلس الأمن في قراره ٢٢١٦ (٢٠١٥) بأن يكثف الأمين العام جهوده في بذل المساعي الحميدة في اليمن. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة الاستشارية أن اسم وظيفة المبعوث الخاص يعكس تغييرا عن الاسم السابق، وهو المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن.

١٦ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الاحتياجات من الموارد المقترحة للبعثة لعام ٢٠١٦ (A/70/7/Add.14)، فقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ انخفاضا بنسبة ٢,٢ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٥، وتوصي بالموافقة على الموارد، رهنا بالتعديلات عملا بتوصياتها بشأن تطبيق معدل لشغور منفصل بالنسبة وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية المقترحة

لعام ٢٠١٦، وتوفير خدمات مراجعي الحسابات المقيمين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

١٧ - وفيما يتعلق بالخدمات المقدمة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من قبل مكتب دعمها الموجود في الكويت ومكتب الدعم المشترك في الكويت، تساءلت اللجنة الاستشارية عن النقل المتكرر للمهام ذهابا وإيابا بين كابل والكويت في غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا، مع ما ينجم من آثار مالية عن كل انتقال من هذا القبيل. وأشارت اللجنة إلى دواعي قلقها السابقة إزاء عدم وضوح هياكل ومهام وقدرات المكتبين.

١٨ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة (A/70/7/Add.13)، فقال إن اللجنة توصي بالموافقة على الاحتياجات، مع مراعاة التوصيات المشار إليها في الفصل الثالث من تقريرها، وتعرب عن ثقتها بأنه ستقدم إلى الجمعية العامة معلومات مفصلة بشأن التخفيضات الناشئة عن توصياتها.

١٩ - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (UNOWA)، أوصت اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على الفصل المقترح لمكتب رئيس الديوان عن مكتب الممثل الخاص للأمين العام، والاقتراح المتصل بذلك بشأن الموظفين، نظرا لأن ذلك من شأنه تقويض ترابط البعثة عموما. وأكدت رأيها مجددا بضرورة الفصل بين الولايات والمقترحات المتعلقة بميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (مكتب دعم البعثة)، وأوصت بعدم إنشاء المقترح لثلاث وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة لموظف طبي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والتي ينبغي أن ينص عليها، بدلا من ذلك، في ميزانية مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ومن ناحية ثانية، فبما أن هناك حاجة إلى ضمان توفير الدعم الطبي لموظفي الأمم المتحدة، يمكن للأمين العام استخدام سلطته الاستثنائية للموافقة على الوظائف المؤقتة خلال الستة أشهر التي تسبق بدء دورة ميزانية مكتب دعم البعثة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

٢٠ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، كان ينبغي للأمين العام التماس موافقة اللجنة الاستشارية قبل إنشاء وظيفة كبير مستشارين من خارج عن الميزانية برتبة أمين عام مساعد. ونظرا لعدم وضوح أساس رتبة هذه الوظيفة من المعلومات المقدمة، توصي اللجنة الاستشارية بإنشاء هذه الوظيفة برتبة مد-٢ ومع ذلك، فإذا كان لدى الأمانة العامة ما يكفي من الأسباب لإنشاء هذه الوظيفة برتبة أمين عام مساعد، ينبغي عليها تقديم المعلومات ذات الصلة.

٢١ - السيد كيسوكا (جمهورية تترانيا المتحدة): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على الدور الحيوي للبعثات السياسية الخاصة في تعزيز السلام والأمن الدوليين. فهي كثيرا ما تنفذ ولاياتها المعقدة في بيئة نزاع أو ما بعد نزاع تكون فيها الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والأنشطة المتطرفة من العوامل الرئيسية لعدم استقرارها. لذا، فإن من الأهمية بمكان أن تخصص لهذه البعثات الموارد الكافية.

٢٢ - وإذ تدرك المجموعة أهمية توفير ملاك الموظفين الكافي للبعثات السياسية الخاصة، تحيط علما بالاحتياجات من الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ التي أشارت إليها المراقبة المالية. وتريد المجموعة مدها بإيضاحات بشأن الأساس المنطقي لبعض التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين كالتغييرات المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومكتب المبعوث الخاص للأمين

العام لمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا-بيساو، وكذلك بشأن التغييرات المقترحة في وظائف معينة. وتود المجموعة أيضا النظر في مسائل أخرى تخص بعثات محددة، من قبيل المسائل المتعلقة بإدارة الشواغر، والخدمات الاستشارية، ومدى التكرار التلقائي للطلبات التي تقدم تحت بند التكاليف التشغيلية، ولا سيما الطلبات التي تتعلق بالمسائل المتصلة بالمشتريات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتصليح والصيانة.

٢٣ - ويساور المجموعة قلق بالغ من بقاء منصب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل مصنفا برتبة أمين عام مساعد، على الرغم مما تتسم به هذه المنطقة من تعقيد وتطورات، علما وأنها ليست مقتنعة بالحجج التي سيقت في هذا الصدد. وهي ستقدم مقترحات بشأن إعادة تصنيف الوظيفة إلى رتبتها الأصلية، أي رتبة وكيل أمين عام، وتعزيز المهام المحددة لهذا المنصب، وذلك كي يتسنى لمكتب المبعوث الخاص إنجاز ولايته. فالمجموعة ترفض سياسة الكيل بمكيالين المتمثلة في إسناد مستوى تمثيل في البعثة التي أوفد إليها المبعوث الخاص، ومستوى تمثيل آخر في البعثات الأخرى.

٢٤ - ومن دواعي تفاؤل المجموعة، وجود تعاون بين البعثات السياسية الخاصة، ولا سيما القائمة منها في أفريقيا، وبين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهي تؤكد في هذا الصدد أن لا بد من تسخير المعارف والخبرات المحلية لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية. ذلك أن المجموعة يساورها القلق لأن الاحتياجات المقترحة من الموارد يستشف منها أنه سيكون هناك ازدياد في الاعتماد على الخبراء الاستشاريين والقدرات الخارجية، وهي ستقترح إدخال تعديلات محددة في هذا الصدد. وختم بالقول إن المجموعة ستلتمس مدها بإيضاحات بشأن عدد من المسائل المتعلقة بتمويل البعثات السياسية الخاصة.

٢٥ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن حكومة بلده لم تنفك تؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية لإيجاد حل سياسي للأزمة في الجمهورية العربية السورية يتوصل إليه السوريون بأنفسهم بعيدا عن أي تدخل أجنبي. وعلى غرار تأييدها لجهود الذين سبقوه في المنصب، استقبلت الحكومة المبعوث عدة مرات بمناسبة زياراته المتعددة إلى البلد وأعربت عن استعدادها لتنفيذ عدد من مبادراته، بهدف تعزيز عملية المصالحة الوطنية المشار إليها في تقرير الأمين العام (A/70/348/Add.1). ومما يبعث على التشجيع في هذا الصدد، أن التقدم المحرز في كثير من أنحاء البلد يشكل نقطة انطلاق حوار أوسع نطاقا يجمع الأطراف السورية ويهدف إلى التوصل إلى حل سياسي بعيدا عن أي تدخل أجنبي.

٢٦ - وعلى الرغم من تواضع نطاق اقتراح المبعوث الخاص لوقف القصف الجوي لمدينة حلب لمدة ستة أسابيع للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية، وبدء مشروع تجريبي لاستعادة الخدمات العامة في حي صلاح الدين، فقد وافقت حكومة بلده على هذا الاقتراح الذي رأت فيه خطوة صوب حماية الشعب السوري من خطر الإرهاب. إلا أن الاقتراح لم ينفذ لأن بعض دول المنطقة الراعية للإرهاب في الجمهورية العربية السورية رفضته. وبالمثل، فرغم أن حكومة بلده شكلت وفدا للمشاركة في الأفرقة العاملة الأربع التي يرأسها المبعوث الخاص، لم تعقد هذه الأفرقة أي اجتماعات لأن الدول الراعية للإرهاب لم تشكل فريقا تجمع فيه ممثلين عما يسمى بالمعارضة لإجراء محادثات مع الحكومة.

٢٧ - وقد شددت حكومة بلده على ضرورة مكافحة الإرهاب وتحقيق المصالحة الوطنية بهدف إيجاد حل سياسي يتوصل إليه السوريون بأنفسهم، وهو موقف يشاركها فيه عدد آخر من الأطراف المعنية. ولن يتسنى التوصل إلى هذا

الحل السياسي إلا بالاعتراف بتطلعات الشعب السوري التي عبرت عنها بأوضح ما يكون التعبير نتائج الانتخابات الرئاسية المتعددة الأحزاب. وسيكون نجاح الحل سياسي، وكذلك نجاح مهمة المبعوث الخاص، مرهونا بتعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٢٨ - فالأعمال الإرهابية التي استجدت في الآونة الأخيرة في جميع أنحاء العالم تبين أن الإرهاب لا توقفه حدود، ولا يردعه دين ولا قيم أخلاقية. وهو يدعو الدول الراعية للجماعات الإرهابية في بلده إلى أن تتوقف عن تسليح الإرهابيين وتمويلهم وعن التحريض على القيام بأعمال إرهابية، وأن تسحب المرتزقة الأجانب والمتطرفين الذين أرسلتهم إلى الجمهورية العربية السورية. ويجب وقف هذه الممارسات التخريبية الرامية إلى وقف تنفيذ ولاية المبعوث الخاص ومساعي التوصل إلى حل سياسي. وستواصل حكومة بلده العمل من أجل ابلاغ صوت العقل إلى العالم بأسره ليدرك أن بعض الدول ترعى الإرهاب وتحاول استخدامه كسلاح سياسي لتغيير النظام.

٢٩ - وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلده عن أسفه لأن تقرير الأمين العام (A/70/348/Add.1) لا يتضمن أي إشارات إلى الإرهاب الذي تعاني منه الجمهورية العربية السورية، ولا إلى قرارات مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤)، ٢١٧٨ (٢٠١٤) و٢١٩٩ (٢٠١٥)، التي يدين فيها مجلس الأمن الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية المتصلة بهما، ويحظر على الدول أن تمول هذه التنظيمات وأن تشتري منها النفط والقطع الأثرية. ثم إن المبعوث الخاص يقول هو نفسه باستمرار إن الأولوية يجب أن تمنح إلى مكافحة الإرهاب وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، يتضمن تقرير الأمين التقرير عددا من العبارات غير المعتادة التي لم تستخدم في التقارير السابقة. فقد استعيض على سبيل المثال عن العبارة الواردة في الفقرة ١٥٨ من تقرير عام ٢٠١٤ (A/69/363/Add.1) التي تقول ”بذل المساعي الحميدة الرامية إلى إنهاء كافة أشكال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان“ بعبارة أخرى تقول ”بذل المساعي الحميدة من أجل النهوض بحل سياسي للحرب“ الواردة في الفقرة ١٤٩ من التقرير الحالي (A/70/348/Add.1).

٣١ - فمفهوم الحرب الذي ينطوي على وجود صراع بين دول تغطيه اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، وهو مفهوم يختلف جذريا عن مفهوم محاربة الإرهاب الذي تقوم به حكومة بلده بالنيابة عن المجتمع الدولي، وبدعم من حلفاء ملتزمين باحترام القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهذه حقيقة لم يبدأ المجتمع الدولي في ادراكها إلا الآن. وكان على الأمين العام أن يضيف في تعريف الهدف من مهمة المبعوث الخاص إلى العبارة التي تقول ”حل سياسي للأزمة في الجمهورية العربية السورية“ عبارة أخرى تقول ”بعيدا عن أي تدخل أجنبي“. فإضافة هذه العبارة من شأنها أن تحد من احتمالات سوء تفسير الهدف من مهمته، حيث إن الحالة الراهنة في الجمهورية العربية السورية هي نتاج لتدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية السورية تدخلا سافرا يشكل انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٣٢ - ويساور وفد بلده القلق أيضا لأن التقرير يشير أيضا إلى قرارات مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية سورية العربية حيث إن هذه القرارات لم تعتمد بتوافق الآراء. فهي قرارات منحازة، تعبر عن منظور آحادي الجانب يراد بها صرف الانتباه عن حروب تشن بالوكالة ضد الأراضي السورية. وسيساعد التصدي لخطة الإرهابيين من أتباع

المذهب الوهابي على دحر موجة الهجمات التي اكتسحت العالم بدوافع عقائدية. وسوف تواصل حكومة بلده التعاون مع المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى تسوية سياسية من شأنها صون سيادة واستقلال ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية وضمان عدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأعرب عن أمله في أن تساهم الميزانية التي اقترحها الأمين العام في تحقيق هذا الهدف.

٣٣ - السيد سانشيز أزكوي (كوبا): قال إن وفد بلده يشاطر عددا من الشواغل التي أعرب عنها في اللجنة بشأن بالاحتياجات من الموارد للبعثات السياسية الخاصة. فتمويل هذه البعثات في إطار الميزانية العادية أصبح يفتقر إلى مقومات الاستمرار، ولا سيما بالنظر إلى أن هناك ٣٤ بعثة من بين البعثات العاملة حاليا البالغ عددها ٣٦ بعثة أنشئت بموجب قرارات لمجلس الأمن، ومن ثمة فهي بعثات ينبغي تمويلها في إطار ميزانية حفظ السلام، باستخدام جدول الأنصبة المقررة.

٣٤ - وأشار إلى أن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة البالغة ٧٤١,٢ ٥ ملايين دولار قد عرض على الجمعية العامة، التي دعت الأمين العام استنادا إلى تفسير مشوه لمبدأ اتخاذ القرارات بناء على توافق الآراء في اللجنة الخامسة، إلى أن يعد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ على أساس تقدير أولي يبلغ ٥٥٥,٨ ٤ ملايين دولار. وتبلغ الميزانية البرنامجية المقترحة ٥٥٦,٨ ٤ ملايين دولار قبل إعادة تقدير التكليف، أي ما لا يمثل سوى زيادة قدرها ١٠,٢ ملايين دولار عن الرقم المبين في المخطط الذي حددته الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٦٤.

٣٥ - وفي هذا السياق الذي أيدت فيه أقلية من الوفود فرض سياسة نمو صفري، تم تخصيص مبلغ ١٢٤,٤ ١ مليون دولار لتمويل البعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة، يمثل ٢٠ في المائة من الميزانية العادية، وهي نسبة تعكس الاتجاه التصاعدي العام في هذه الاحتياجات من الموارد. ولا تنم هذه الأرقام عن وجود توازن في تحديد الأولويات التي تحددها الجمعية العامة في قراراتها بشأن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة. ويضاف إلى ذلك أن عددا من المسائل التي تعالجها البعثات السياسية الخاصة لا يندرج تماما ضمن نطاق ولاياتها وأن الإجراءات الحالية للموافقة على إنشاء البعثات ورصدها لا يخول للجمعية العامة إمكانية ممارسة رقابة على هذه البعثات.

٣٦ - وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى من البعثات، يعارض وفد بلده إدراج المسؤولية عن الحماية في التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة ضمن ولاية المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية. فليس هناك اتفاق الحكومي دولي يبرر إنشاء منصب لمستشار خاص معني بالمسؤولية عن الحماية يعمل تحت إشراف مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية. وكما يرد في تقرير الأمين العام (A/70/348/Add.1، الفقرة ٤٧)، فإن الأمين العام هو الذي أنشأ وظيفة المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية؛ ولم يكن للجمعية العامة دخل في هذا في القرار. وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/721)، ذكر الأمين العام أن إنشاء هذا المنصب من شأنه أن يعزز الأثر التشغيلي لمكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، وذلك إقرارا منه بوجود صلة بين الفظائع الواسعة النطاق والأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

٣٧ - ويعارض وفد بلده المحاولات الرامية إلى معالجة المشاكل المعقدة الناجمة عن ارتكاب فظائع واسعة النطاق معالجة تتوخى نهجا تصادميا، حيث إن المظالم التاريخية وعدم المساواة والفقر والتخلف لا يمكن معالجتها عن طريق

الجزاءات والتدخلات، التي كثيرا ما تسهم في المزيد من العنف. والأسوأ من ذلك محاولات التلاعب بهذه الحقائق التعيسة من أجل تعزيز مفاهيم مثل المسؤولية عن الحماية، تقوض القانون الدولي، وسيادة الدولة والمسؤولية الأساسية للدول عن كفالة رفاه مواطنيها.

٣٨ - غير أنه لا ينبغي تفسير موقف حكومة بلده على أنه رفض لعمل المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية. ومع ذلك، فإن إنشاء منصب مستشار خاص يعنى بمسؤولية الحماية يمثل ابتعادا عن نص وروح الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من قرار الجمعية العامة ١/٦٠. ولا يوجد أساس قانوني لإنجاز أنشطة وتحديد نواتج تتصل بالمسؤولية عن الحماية، حيث إن الجمعية العامة قررت في قرارها ٣٠٨/٦٣ مواصلة النظر في المفهوم. ومن غير المناسب الإشارة إلى هذا المفهوم، حيث إنه مفهوم لم يُستعرض في منتديات حكومية دولية، ولا يوجد له تعريف اعتمدته الجمعية العامة.

٣٩ - ومضى يقول إن طريقة عرض التقديرات تجعل من المستحيل التمييز بوضوح وشفافية بين الموارد المخصصة للمستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية، والموارد المخصصة للمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية. ولا يقدم تقرير الأمين العام صورة كاملة عن الأعمال المقرر إنجازها أو الاحتياجات من الموارد المقترحة للمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية. ويطلب وفد بلده إلى الأمين العام تزويد الجمعية العامة بمعلومات عن هذه الموارد. وعلاوة على ذلك، فإن معظم المعلومات المقدمة عن أداء المستشارين الخاصين لا تميز بين أنشطتهم. وهذا الغموض يجعل من الصعب على الدول الأعضاء التيقن مما إذا كان المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية يضطلع بولاياته أم يسعى إلى تحقيق أهداف لم توافق عليها الدول الأعضاء. وإن وفد بلده إذ يضع هذه الشواغل في الاعتبار، سيقترح إدخال تغييرات على طريقة عرض التقديرات المتعلقة بالمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية.

التقدُّم في تشييد مرافق مكتبية جديدة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا والمستجد في تجديد مرافق المؤتمرات، بما فيها قاعة أفريقيا (A/70/363 و A/70/363/Corr.1 و A/70/7/Add.21)

٤٠ - السيد كاتس (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): عرض تقرير الأمين العام عن التقدُّم في تشييد مرافق مكتبية جديدة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، وفي تجديد مرافق المؤتمرات، بما فيها قاعة أفريقيا (A/70/363A/70/363/Corr.1)، وقال إن مبنى زامبيزي الجديد قد دخل مرحلة التشغيل الكامل وأصبح هناك من يشغله في عام ٢٠١٤، وذلك بعد أن اكتملت في الوقت المناسب المشاريع الفرعية المتصلة به توطئة لعقد مؤتمر رئيسي في مبنى اللجنة في تموز/يوليه ٢٠١٥. وقد اكتمل معظم هذه المشاريع الفرعية فعلا في عام ٢٠١٤، في حين استكملت بقيتها إلى حد بعيد في آب/أغسطس ٢٠١٥، في حدود الموارد المعتمدة.

٤١ - ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في معالجة النقائص المتصلة بسلامة المبنى وقدرته على أداء وظائفه وتحويل قاعة أفريقيا إلى مرفق عصري يستوفي أعلى المعايير الدولية لمرافق المؤتمرات. وقد ركز عنصر تصميم المشروع وتخطيطه على ضمان الامتثال للوائح الصحة والسلامة والحفاظ على القيم التاريخية والثقافية المتأصلة في تصميمه المعماري. وسيتواصل استخدام المركز، بعد ترميمه، كمركز رئيسي للمؤتمرات وسيستضيف برامج تعليمية وثقافية تقدم لفائدة زوار مبنى اللجنة.

٤٢ - وسيتم تنفيذ مشروع تجديد قاعة أفريقيا على خمس مراحل. وقد فرغ من إنجاز المرحلتين الأولى والثانية، مرحلة

التقييم ومرحلة التصميم، وسيشرع قريبا في إنجاز المرحلة الثالثة، مرحلة إعداد وثائق طلب تقديم العروض. وحالما يقع الاختيار على مقاول، سيشرع في إنجاز المرحلة الرابعة، مرحلة البناء، في الربع الثالث من عام ٢٠١٧، وسيتم إنجازها بحلول عام ٢٠٢١، وستليها المرحلة النهائية، مرحلة إنجاز ما تبقى من المشروع. وستستلزم أعمال التجديد إجراء تحسينات هيكلية وأخرى لا بد منها لكفالة السلامة وإنجاز أعمال بناء؛ وتجديد قاعة الجلسات العامة؛ وأشغال خارجية وأخرى لتنسيق مظهر البيئة وحفظ التراث وإنشاء مركز الزوار.

٤٣ - وبعد إدخال ما يلزم المبنى من تحسينات هيكلية وأخرى لكفالة السلامة، سيجعل مركز الزوار من قاعة أفريقيا وجهة سياحية رئيسية، ولا سيما بالنسبة للجهات المهتمة بنشأة الاتحاد الأفريقي، وسيبرز الدور الهام الذي قام به الاتحاد في تاريخ أفريقيا الحديث. وسيروج لقاعة أفريقيا كوجهة سياحية عن طريق منظمة السياحة الإثيوبية، وكذلك في المدارس وفي وسائط الإعلام والمؤتمرات. وقد وضعت شعبة الإعلام وإدارة المعارف في اللجنة دراسة لجدواها التجارية. وستشمل الأعمال بناء مبنى لفرز الزوار وتهيئة مساحة متاخمة لمجمع اللجنة لتكون موقفا مخصصا للسيارات؛ ولا تزال المشاورات اللازمة مع الحكومة المضيفة جارية. ومن العناصر الرئيسية في المشروع، حفظ واصلاح مشغولات الزجاج الملون وغيرها من الأعمال الفنية. وسيتضمن المركز حيزا لمعرض وقاعة محاضرات، وستسير جولات في قاعة أفريقيا نفسها.

٤٤ - وفيما يتعلق بهيكل الإدارة، قال إن الأمين التنفيذي للجنة هو مالك المشروع، ومعه مدير مكتبه المعين لإدارة أعمال الرقابة والإدارة، بما في ذلك الاتصال بأصحاب المصلحة والتواصل معهم، إضافة إلى إدارة المسائل الاستراتيجية التي تقتضي صنع قرار على مستوى رفيع. وستتولى تقديم التوجيه لجنة تتألف من أصحاب المصلحة يرأسها الأمين التنفيذي. ومدير الشؤون الإدارية هو مدير المشروع، وهو مسؤول عن إدارة فريق متفرغ للمشروع. ويتولى هذا المدير التنسيق مع مكتب خدمات الدعم المركزية بشأن جميع المسائل المتصلة بالمشاريع الهامة، بما في ذلك تقديم تقارير منتظمة إلى الدول الأعضاء. أما الأعمال المتعلقة بالتنفيذ اليومي للمشروع، فهي تخضع لقيادة مدير متفرغ للمشروع.

٤٥ - ويجري العمل في استقدام أعضاء الفريق المخصص لإدارة المشروع، وسينجز المشروع خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بالموافقة على الموارد. وأخيرا، وبغية تنفيذ نهج قوي لإدارة مخاطر المشروع، ستُلحق بفريق إدارته شركة مستقلة لإدارة المخاطر، وذلك على غرار ما هو متبع في المشاريع الكبرى الأخرى التي تضطلع بها المنظمة.

٤٦ - ويقدر مجموع تكاليف المشروع بمبلغ ٥٦,٩ مليون دولار بالأسعار الحالية، على النحو المقدر في التقرير السابق للأمين العام (A/69/359)، بالنسبة لتنفيذه بين عام ٢٠١٥ وعام ٢٠٢١. وسيكفل مكتب خدمات الدعم المركزية الإشراف على المشروع وإدارته، بما في ذلك اتساق استراتيجية إدارة المخاطر مع أفضل الممارسات. وعلى وجه التحديد، سيكفل المكتب أن تتضمن استراتيجية إدارة المخاطر تدابير استيعاب حجم المشروع وتكلفته ومدة إنجازه. وتشمل المهام المقرر الاضطلاع بها خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إجراء تقييمات مفصلة قبل الانتهاء من وثيقتي التصميم وطلب تقديم العطاءات؛ وإنشاء لجنة أصحاب المصلحة؛ وتسريع استقدام بقية أعضاء فريق إدارة المشروع؛ وشراء خدمات الشركة المستقلة لإدارة المخاطر؛ ووضع الصيغة النهائية للتصميم ووثائق طلب تقديم العطاءات؛ والاستعانة بمقاول بناء.

٤٧ - وشهد استخدام مركز مؤتمرات الأمم المتحدة المجدد زيادة بنسبة ١٥ في المائة حيث وصلت نسبة استخدامه خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٨٥ في المائة. والزيادة هي نتيجة التسويق الاستباقي الذي قام به الأمين التنفيذي لدى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا، فيما يتعلق بشغل خمسة كيانات أخرى لمبنى زامبيزي وإقامة شراكة مع منظمات أخرى من المنظمات الإقليمية للأمم المتحدة. وتزيد استعادة قدرة الاستيعاب الكاملة لغرف الاجتماعات من ٣ إلى ٦ من مجمل قدرة الاستيعاب وقد تم استحداث هيكل تسعير تنافسي لخدمات المؤتمرات. وأخيرا، تقرر إنجاز أعمال تجديد سقف المركز بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٤٨ - ويُرجى من الجمعية العامة أن توافق على الحجم المقترح للمشروع والجدول الزمني والتكلفة التقديرية لتجديد قاعة أفريقيا، فضلاً عما يتصل بذلك من احتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وأن تنشئ حساب تشييد جارٍ متعدد السنوات. وستعرض على الجمعية العامة تقارير سنوية عن التقدم المحرز.

٤٩ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية (A/70/7/Add.21)، وشدد على ضرورة الإبقاء على الجدول الزمني لمشروع تجديد قاعة أفريقيا، وضمان قيام آليات إدارة المشروع برصد التقدم المحرز في إنجازه. وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بضرورة أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعرض عليها أي تغيير يتعلق بحجم المشروع لتنظر فيه.

٥٠ - ورهنا بتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن مخصصات الطوارئ المرصودة للمشروع واستعراض أداء الميزانية السنوية وتقديرات التكاليف، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مبلغ التكاليف الإجمالية القصوى المقدرة بما مجموعه ٥٦,٩ مليون دولار للمراحل من ٣ إلى ٥ من المشروع، وإضافة الوظائف السبع المقترحة في هيكل إدارة المشروع. وسيترتب على هذه التوصيات تخصيص اعتماد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ قدره ١٣ ٤٣٨ ٦٠٠ مليون دولار. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يقدم الأمين العام مزيدا من التفاصيل عن مركز الزوار، بما في ذلك توقعات تكاليف البدء والصيانة والعمليات، والإيرادات المقدرة والفوائد المتوقع أن تجنيها المنظمة.

٥١ - السيد دافيدسون (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة ال٧٧ والصين، فأحاط علما مع التقدير بدعم إثيوبيا حكومة وشعبا للعمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والكيانات الإقليمية والمتعددة الأطراف الأخرى من أجل تحديث مرافق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأكد من جديد أهمية التصدي لشواغل الصحة والسلامة في تنفيذ مخطط المشروع في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ورحب باستكمال إنجاز مبنى زامبيزي وشغله بالكامل.

٥٢ - ومضى يقول إن المجموعة تشير إلى المعلومات المقدمة في تقرير الأمين العام بشأن المطالبات التي قد تترتب على أخطاء وسهو المتعاقدين وتأخيراتهم، وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل تسوية هذا المطالبات على نحو ودي أولا بأول. وينبغي أن يكفل الأمين العام معالجة هذه المسائل في سياق المشاريع الكبرى الأخرى، وبخاصة المخطط العام لتجديد مباني المقر، وأن يخضع للمساءلة الكيانات المسؤولة، ولا سيما مديري هذه المشاريع.

٥٣ - وتؤيد المجموعة اقتراح الأمين العام الداعي إلى تجديد قاعة أفريقيا، بما في ذلك الاحتياجات المقترحة من الموارد، وتتطلع المجموعة إلى بدء المشروع بعد أن تعرض لعدد من النكسات. وستلتمس المجموعة إيضاحات بشأن

استراتيجيات التنفيذ، بما في ذلك التدابير الكفيلة بتقصير مدة المشروع دون المساس بحجم العمل وجودته. وقال إن أي تغيير في حجم المشروع ينبغي أن يعرض على الدول الأعضاء لكي تنظر فيه. وتحيط المجموعة علما بتعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية وهيئات الرقابة الأخرى المتعلقة باستخدام صندوق الطوارئ، ودراسة الجدوى التجارية، وستتولى المجموعة أيضا معالجة هذه المسائل. وتلاحظ المجموعة بقلق أن هناك مقترحا يدعو إلى استخدام مركز الزوار كوسيلة لدر الإيرادات حيث إنه ينبغي ألا يستخدم مركز للأمم المتحدة لهذا الغرض على سبيل الحصر لأن المنظمة كيان لا يستهدف الربح. فقاعة أفريقيا ستحقق مكاسب لا يمكن قياسها على أساس الربح فقط.

٥٤ - وانتقل للحديث عن تجديد مرافق المؤتمرات، فقال إن المجموعة تشير هنا إلى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٥، وهي ستلتمس مدها بمزيد من المعلومات عن أعمال التجديد المقررة الأخرى، كالأعمال المتعلقة بتجديد غرفة الاجتماعات ١. وتحدث عن الإدارة والرقابة والمساءلة، فقال إن المجموعة تشدد على ضرورة أن يكون هناك تسلسل واضح للقيادة وأن تكون هناك ترتيبات رقابية فعالة في مختلف مراحل التنفيذ. ويجب أن يثبت الأمين العام وكبار المديرين في مقر الأمم المتحدة في أديس أبابا التزامهم بتنفيذ المشروع على نحو سلس. وعلى الأمين العام أن يواصل الحفاظ على علاقات جيدة، والعمل بالتشاور الوثيق مع البلد المضيف والجهات المعنية الأخرى في المنطقة.

٥٥ - السيد كيسوكا (جمهورية تترانيا المتحدة): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فأثنى على الأمانة العامة لإنجازها لقسط كبير من مبنى زامبيزي الذي يؤوي الآن ٦٥٠ موظفا. وقال إن المجموعة تثني أيضا على حكومة إثيوبيا للدعم الذي تقدمه لأعمال الأمم المتحدة وتثني كذلك على الكيانات الإقليمية والمتعددة الأطراف على ما تقوم به لكفالة إنجاز المشروع.

٥٦ - وقد حصلت في مشاريع بناء سابقة تأخيرات لم يكن ثمة أحيانا سبيل لتفاديها، وكانت في بعض أحيان أخرى تعزى إلى عدم كفاية اهتمام المديرين. ولا بد من أن تؤخذ في الاعتبار في تجديد قاعة أفريقيا ومرافق المؤتمرات الأخرى الدروس المستفادة من بناء المرافق المكتبية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكذلك من المشاريع الأخرى في المنطقة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في نيروبي والمرفق الجديد لآلية المحاكم الجنائية الدولية في أروشا. وفي سياق أهمية قاعة أفريقيا، تشير المجموعة إلى قراري الجمعية العامة ٢٥٩/٦٥، و ٢٦٢/٦٩. فمشروع التجديد يرمز إلى الأواصر المتينة بين الدول الأفريقية والمجتمع العالمي الأوسع نطاقا.

٥٧ - وترحب المجموعة بالجهود المبذولة لكفالة إنجاز المشروع في الوقت المناسب، وتشدد على ضرورة استعراض الجدول الزمني بانتظام بهدف تقصير مدته. وتكتسي في هذا الصدد أنشطة الاتصال والتنسيق المنظمة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومقر الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين أهمية بالغة. وتؤيد المجموعة الاحتياجات المقترحة من الموارد وكذلك التوصية الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية والداعية إلى إنشاء حساب متعدد السنوات لأعمال البناء الجارية لكفالة رصدها وإدارتها.

٥٨ - وتحدث عن مركز الزوار، فقال إن المجموعة تشدد على الفوائد المكتسبة من قيام أصحاب المصلحة وعموم الجمهور بزيارات إلى مرافق الأمم المتحدة. وينبغي أن يتجنب الأمين العام أي تدابير تخالف صفة المنظمة ككيان لا يستهدف الربح. وفيما يتعلق بتجديد قاعة أفريقيا، ينبغي بذل جهود لتسخير المعارف والقدرات المحلية، وضمان الرقابة الفعالة والمساءلة، والمحافظة على العناصر التاريخية للمرافق.

٥٩ - السيدة نورمان شاليت (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الدعم المقدم من البلد المضيف كان له دور أساسي في إنجاز جانب كبير من مرافق مكاتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وحثت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أن تتم في أقرب وقت ممكن العمل المتبقي. وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى مناقشة حالة مشروع تجديد قاعة أفريقيا، بما في ذلك حجم هذا المشروع وتكاليفه وهيكل إدارته، ويشجع اللجنة والأمانة العامة على أن يكفلا رصد جميع المراحل المتبقية رصدا دقيقا للتأكد من إنجازه في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية بحلول عام ٢٠٢١.

٦٠ - ومضت تقول إن الحاجة تستدعي تقديم تبريرات أكثر تفصيلا للاعتماد المخصص للطوارئ ولدراسة الجدوى التجارية لمركز الزوار، والذي احتسب استنادا إلى نسبة مئوية ثابتة من تكاليف البناء لا تعبر عن تقديرات احتسبت على أساس المخاطر، في حين أن هناك عددا من التفاصيل الهامة التي لا تشملها دراسة الجدوى التجارية من قبيل تقديرات الإيرادات التي سيدرها هذا المركز وتكاليف تشغيله السنوية.

٦١ - السيد تيسيما (إثيوبيا): قال إن الانتهاء من بناء مبنى زامبيزي ينبغي أن يكون مصدر فخر للجنة الخامسة وللدول الأعضاء. وينبغي أن تطبق الدروس المستفادة في المشاريع المستقبلية. وأشار إلى التقدم المحرز وإلى العمل الذي مازال يتعين فعله، وشدد على أهمية المشروع في سياق التاريخ المعاصر لأفريقيا وعملية إنهاء الاستعمار، بالإضافة إلى أهمية قاعة أفريقيا كرمز للقيم المشتركة بين الدول الأعضاء.

٦٢ - وأوضح أن حكومة بلده ملتزمة بالعمل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تيسير الانتهاء من مشروع تجديد قاعة أفريقيا. ففي إطار الاحتفال بالأهمية التاريخية لقاعة أفريقيا، سوف تقدم حكومته مجموعات من المواد السمعية والبصرية والمواد المطبوعة والأعمال الفنية التي تبرز الأهمية التاريخية للمبنى. وفي حين تجدد حكومته التأكيد على الحاجة إلى استخدام مواد بناء محلية، فإنها ستيسر الترخيص لجميع مواد البناء واستيرادها، بإعفاءات ضريبية، من أجل تفادي التأخير في تنفيذ المشروع. وبهدف جعل مركز الزوار جديراً بالاسم الذي يحمله، سوف تروج الحكومة لقاعة أفريقيا كوجهة سياحية، بسبل منها نظام الترفيه الجوي في الخطوط الجوية الإثيوبية. وفي حين تشدد الحكومة على الحاجة إلى استخدام المعارف والقدرات المحلية، حيثما كان ذلك مناسباً، فإنها ستكفل إصدار التصاريح في الوقت المناسب للخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الدوليين العاملين في هذا المشروع. وقال إنه يرحب بمشاركة وزارة الخارجية في لجنة أصحاب المصلحة وجدد التأكيد على التزام الحكومة بالمشاركة بطريقة منظمة. وأعرب عن تفاؤله من أن حسن النية التي أظهرها جميع أصحاب المصلحة ستظل قائمة على مدى المراحل المتبقية من المشروع.

دراسة بشأن الاحتياجات الطويلة الأجل من أماكن العمل في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٣٤ (A/70/7/Add.22 و A/70/398)

٦٣ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قدّم دراسة الأمين العام بشأن الاحتياجات الطويلة الأجل من أماكن العمل في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠٣٤ (A/70/398)، وقال إن التخطيط الطويل الأجل للاحتياجات العقارية في المستقبل بالنسبة للمقر قد أصبحت له اليوم أهمية حاسمة بالنظر إلى الفرصة المحدودة من حيث الزمن لإحدى الخيارات المتاحة التي من شأنها أن تقلل إلى حد كبير من التكاليف العقارية في الأجل الطويل.

٦٤ - واسترسل موضحاً إن ما مجموعه ٤ ٠٤٢ موظفاً في الأمانة العامة، أو ٥ ٣٤٢ موظفاً عند إضافة المكاتب والصناديق والبرامج الأخرى، يعملون خارج مجمع الأمم

المتحدة في مباني مستأجرة، بتكلفة سنوية تبلغ ٥٦ مليون دولار، وهي تكلفة يُتوقع أن ترتفع بقدر كبير في حال لم تُتخذ إجراءات عاجلة بهذا الشأن. وحتى بعد تنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في نيويورك، يُتوقع أن يحتاج ٣ ٢٤٢ موظفاً إلى استيعابهم في أماكن عمل خارج مجمع الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٨.

٦٥ - وأشار إلى أن التقرير يقدم ثلاث سيناريوهات لاستيعاب الموظفين، تُستقرأ على مدى العشرين سنة القادمة، وهي: نسبة نمو تبلغ ١,١ في المائة، ونمو منعدم، وانخفاض في النمو سنة بعد سنة بنسبة ٠,٥ في المائة سنوياً. والسيناريوهات الثلاثة جميعها قد أخذت في الاعتبار الأثر الصافي للولايات المتغيرة والأنشطة البرنامجية، والتغيرات الناتجة عن الكفاءة، بما في ذلك تنفيذ نظام أوموجا ونموذج جديد لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي. ولكنه نبّه إلى أنه حتى مع افتراض انخفاض عدد موظفي المنظمة في نيويورك بنسبة ٠,٥ في المائة، سوف تكون الأمم المتحدة بحاجة إلى استيعاب أكثر من ٢ ٥٠٠ موظف من موظفي الأمانة العامة خارج المجمع. وبصرف النظر عن الافتراضات، فمن الواضح أن الأمم المتحدة بحاجة إلى استيعاب عدد كبير من الموظفين في نيويورك خلال السنوات القادمة، وبأن التخطيط المستنير مطلوب لكفالة الحلول الفعالة من حيث التكلفة.

٦٦ - وقال إن الأمين العام قد نظر بشكل مستفيض في ١٠ خيارات ممكنة بالاستناد على تحليل مالي قوي للغاية، ومع ذلك ظلت النتائج ثابتة بالرغم من تطور الافتراضات والعوامل على مر الزمن. وقد خلصت الجمعية العامة إلى أن أربعة خيارات فقط من تلك الخيارات العشر قابلة للتطبيق، وهي: الخيار ١، تشييد مبنى جديد في المرج الشمالي، بتمويل عبر نصيب مقرر خاص يُقتطع من مساهمات الدول الأعضاء؛ والخيار ٢، تشييد مبنى جديد في المرج الشمالي بتمويل من الأطراف الثالثة؛ والخيار ٣، مبنى DC-5 جديد، من خلال إبرام ترتيب استئجار بغرض التملّك مع شركة التعمير التابعة للأمم المتحدة؛ والخيار ٤، استمرار الوضع القائم لترتيبات الاستئجار.

٦٧ - واستطرد قائلاً إن شركة متخصصة في حفظ التراث المعماري قد خلصت إلى أنه من بين الخيارات الثلاثة لتشييد مبنى جديد، فإن الخيار ٣ (أي مبنى DC-5) سوف يكون أفضلها من حيث السلامة المعمارية، وبأن الخيارين ١ و ٢ (أي تشييد مبنى جديد في المرج الشمالي)، حتى وإن مضت المنظمة قدماً في تنفيذ أحدهما، ينبغي أن يكونا محدودين في الارتفاع في حدود ٢٧٥ قدماً، وذلك تمشياً مع التصميم الأصلي لمجلس التصميم. وأضاف بأن الجمعية العامة قد حثت الأمانة العامة على احترام السلامة المعمارية لمجمع الأمم المتحدة.

٦٨ - وأردف قائلاً إنه بما أن الجمعية العامة قد طلبت النظر في جميع الخيارات على قدم المساواة، فإن الأمانة العامة درست سبلاً أخرى لتنفيذ الخيار ٢، تمثلت في التمويل عبر شركة بناء من الأطراف الثالثة، أو عبر سندات عامة أو خاصة طويلة الأجل ذات أسعار فائدة ثابتة كدين مباشر تصدره الأمم المتحدة. وشملت الخيارات البديلة الأخرى التي جرت دراستها الحصول على قرض بناء تجاري وقرض أو ضمان قرض من الدول الأعضاء. ولكنه نبّه إلى أنه خيارات التمويل تلك اعتُبرت غير قابلة للاستمرار بسبب عدم قدرة المنظمة على تقديم أي ضمانات للدائنين، في حين لم تستجب أي دولة عضو على نحو إيجابي بشأن تقديم قرض أو ضمان للقرض. وكان قرض البناء التجاري أكثر الخيارات تكلفة، وبالتالي لم يُوصَ به.

٦٩ - وفيما يتعلق بوضع الجداول الزمنية، أشار إلى أنه، تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٨ الذي ينص على

تفادي تنفيذ مشاريع التشييد الكبرى في آن واحد، لن يمكن الشروع في تنفيذ الخيار ١ إلا بعد إنجاز الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في عام ٢٠٢٣، في حين يمكن الشروع في تنفيذ الخيارين ٢ و ٣ في أقرب فرصة ممكنة. وأشار إلى وجود حاجة ماسة إلى تحديد الخيار الأفضل بالنظر إلى أن المنظمة تؤوي حالياً ٢ ٠٦٠ موظفاً في المبنيين DC-1 و DC-2 بأسعار أدنى بكثير من أسعار السوق الحالية. وهناك إمكانية لتمديد عقد استئجار هذين المبنيين، ولكن فقط إلى غاية عام ٢٠٢٣، وآنذاك سيحتاج المبنيان إلى أشغال تجديد كبرى، وأي عقد استئجار جديد حينها سيتطلب على الأرجح ضعف التكلفة الحالية. وأضاف أنه يتعين على الأمانة العامة أن تنفذ خياراً طويل الأجل لأماكن العمل يكون متاحاً قبل عام ٢٠٢٣ لتفادي مخاطر مالية وتشغيلية كبيرة.

٧٠ - واسترسل قائلاً إنه بعد إنجاز تحليل مالي شامل للتكاليف المتوقعة للخيارات الأربعة على مدى الخمسين عاماً المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار تقدير الجدارة الائتمانية ومعدلات الفائدة وأسعار الاستئجار التجاري، وكذلك المزايا غير القابلة للقياس الكمي، تبيّن مرة أخرى أن خيار مبنى DC-5 هو الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة على أساس صافي القيمة الحالية في جميع سيناريوهات المستقبل المنظور. وأضاف أنه على افتراض سيناريو بدون نمو، على مدى فترة ٥٠ عاماً، والتي تشمل تكاليف المشاريع والتكاليف التشغيلية، فإن خيار المبنى DC-5 سوف يكلف ٢,٦٥ بليون دولار. أما خيار الوضع القائم، الذي يعتمد على عقود الاستئجار التجاري، فهو الأغلى تكلفة من بين الخيارات الأربعة، إذ يبلغ ٣,٥٦ بليون دولار.

٧١ - وقال إنه في حال اتباع خيار المبنى DC-5، فإن الخطوات التالية ستتمثل في مواصلة شركة التعمير التابعة للأمم المتحدة لأعمال التخطيط والتصميم بغية إنهاء هذا العمل في عام ٢٠١٧. آنذاك، ستتخذ الجمعية العامة قراراً رسمياً بشأن مبنى DC-5 في عام ٢٠١٧، وستأذن بإبرام اتفاق التأجير لكي يتسنى لشركة التعمير طلب عروض التشييد في عام ٢٠١٨. وأضاف أن المبنى سوف يُشيَّد في الفترة بين عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢١ تحت إشراف شركة التعمير وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، وسوف يكون جاهزاً لكي تستخدمه الأمانة العامة بحلول عام ٢٠٢٢. وبالتالي، فإن هذا الجدول الزمني لا يتيح متسعاً كبيراً من الوقت قبل انتهاء عقدي استئجار مبنيي DC-1 و DC-2 في عام ٢٠٢٣. ونبّه إلى أن شركة التعمير التابعة للأمم المتحدة قد أشارت إلى أنها لن تكون قادرة على الوفاء بهذا الجدول الزمني في غياب تأكيد من الجمعية العامة بأن اختيارها قد وقع على خيار مبنى DC-5، وبالتالي فقد أصبحت الحاجة ماسة لأن تقرر الجمعية العامة ما إذا كانت ستتبع خيار مبنى DC-5 من أجل التطوير المستقبلي، دون المساس بالقرار النهائي المتخذ بشأن المشروع.

٧٢ - وأردف قائلاً إن متابعة خيار مبنى DC-5 تتطلب تخصيص الموارد لإنشاء فريق صغير للإشراف على المشروع على مدى ١٨ شهراً خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وسيحتاج هذا الفريق إلى دعمٍ من الخبراء الاستشاريين في مجال العقارات والخدمات المالية وخدمات تقييم التكاليف. وأضاف أن الاستثمار يعدّ ضرورياً بالنظر إلى حجم المشروع وأهميته، من أجل كفالة مراعاة مصالح الأمم المتحدة على النحو الملائم ومن أجل إدارة المخاطر بالطريقة المناسبة.

٧٣ - وأشار إلى أنه يُوصى أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة العمل على خيار مبنى DC-5 باعتباره الخيار الجدي الممكن جداً تنفيذه الذي يتعين السعي لتحقيقه؛ وأن تأذن للأمين العام باتخاذ الخطوات التالية

لضمان التنفيذ، دون المساس بأي مقرَّرات قد تتخذها الجمعية العامة؛ وأن توافق على إنشاء ثلاث وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية الخارجية.

٧٤ - وأوضح أن الخيار ١، أي مبنى المرج الشمالي، يعدّ من مشاريع التشييد الكبرى التي ينبغي الانتظار إلى غاية عام ٢٠٢٣ من أجل تنفيذها، عندما يتم الانتهاء من إنجاز الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وبالتالي فإن اتخاذ قرار بشأن هذا الخيار لن يكون ضرورياً لعدة سنوات أخرى. أما بالنسبة للخيار ٤، أي الاستمرار في عقود الاستئجار التجاري، فإنه خيار احتياطي يتعين على الجمعية العامة تحقيقه في حال لم تتخذ قراراً بشأن خيار آخر. بيد أن كلا هذين الخيارين لن يحلاّ المشكلة التي ستواجهها المنظمة في عام ٢٠٢٣، حين ستفقد الحيز المكتبي الذي تستغله بأسعار تفضيلية. وبالتالي، فإن خيار مبنى DC-5 هو الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة: ويوصي الأمين العام بشدة بالسعي لتحقيق خيار مبنى DC-5 بوصفه خياراً قابلاً للتحقيق، ولكن من دون أي التزام بالموافقة على المشروع لمدة سنتين أخريين. وأضاف أن شركة التعمير التابعة للأمم المتحدة قد تعاونت مع السلطات المختصة من أجل إجراء تعديل على مذكرة التفاهم بشأن مبنى DC-5. ولكن، لا يزال هذا الخيار محدداً زمنياً، وشركة التعمير بحاجة إلى إشارة إيجابية من المنظمة قبل أن تتمكن من تخصيص نفقات كبيرة إضافية على التصميم التخطيطي وأعمال التصميم التفصيلي. ومن أجل تحقيق الهدف المتمثل في إعادة توزيع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في العديد من المباني التجارية وجمعهم في مبنى واحد، يجب أن يكون مبنى DC-5 جاهزاً لاستيعابهم بحلول عام ٢٠٢٢.

٧٥ - وأشار إلى أن الأمين العام مسؤول عن التخطيط العقاري المستنير للمنظمة، بالاستناد إلى أفضل التقديرات المتاحة، من أجل تفادي أي زيادة حادة في التكاليف في عام ٢٠٢٣. وإذا ما انتظرت الدول الأعضاء إلى أن تتجلى جميع العوامل المجهولة، فإنها ستُضيّع فرصة اتخاذ قرار يخدم مصالح المنظمة. فالتأخير سوف ينجم عنه استمرار الوضع القائم، الذي تشير التقديرات إلى أنه سوف يكلف المنظمة، في الأجل الطويل، حوالي بليون دولار إضافي مقارنة بخيار مبنى DC-5.

٧٦ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدّم تقريرَ اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/70/7/Add.22)، وقال إن عدداً كبيرا من الشكوك لا يزال مطروحا بشأن تأثير مبادرات تحويل أسلوب عمل المنظمة على الاحتياجات من عدد الموظفين ومن الحيز المادي في نيويورك؛ إذ لا يمكن تقييم الاحتياجات الفعلية من حيز المكاتب في الأجل الطويل إلا بعد أن تتضح الصورة أكثر بشأن الاحتياجات من الموظفين وباقي الموارد. وأضاف أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي فعله لاستكشاف خيارات استيعاب الموظفين. وفيما يتعلق بتكلفة أي مشروع مستقبلي لاستيعاب الموظفين، ينبغي على الأمين العام، بوصفه كبير الموظفين الإداريين، أن يستكشف الخيارات المتاحة، دون المساس بأحقية أي منها، من أجل تحديد مصادر التمويل، وينبغي عليه أن يتبع نهجاً رسمياً وأكثر تركيزاً عند التعامل مع البلد المضيف والدول الأعضاء الأخرى.

٧٧ - واسترسل موضحاً أنه إلى أن يتم تقييم الاحتياجات الفعلية في الأجل الطويل، ومن أجل كفالة مرونة تنظيمية معقولة، فإن اللجنة الاستشارية توصي الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يستكشف حلولاً مؤقتة، بما في ذلك إمكانية تمديد عقود الاستئجار الحالية لمبنيي DC-1 و DC-2 بأفضل الشروط الممكنة. وأضاف أن اللجنة

الاستشارية توصي كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُقيّم أوجه التأثير المحتملة لمبادرات تحويل أسلوب عمل المنظمة على الاحتياجات من الحيز المكتبي في المقر، وأن يقدم أكثر خيارات أماكن العمل قابلية للتحقيق في الأجل الطويل، بما في ذلك إمكانيات التمويل، لكي يعرضها على الجمعية العامة في الوقت المناسب. وتوصي اللجنة أيضاً، في الوقت الحاضر، أن يُنجَز أي عمل ذي صلة باستخدام الموارد القائمة، ولذلك فهي توصي بعدم تخصيص موارد إضافية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، في إطار صندوق الطوارئ أو غيره من آليات التمويل، على النحو المقترح في تقرير الأمين العام.

٧٨ - السيد دافيدسون (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه قد طُلب إلى الأمين العام، بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩، أن يقدم معلومات مستجدة عن الخيارات الأربعة القابلة للتنفيذ بشأن الاحتياجات الطويلة الأجل من أماكن العمل في المقر، وأن يكفل معاملة جميع هذه الخيارات على قدم المساواة. وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من التحليل للوصول إلى تقديرات مبنية على إحصاءات للأثر المتوقع أن ينجم عن تنفيذ استراتيجية استخدام مرن لأماكن العمل من حيث الاحتياجات المتوقعة من الحيز المكتبي. ويجب أيضا ضمان الرقابة على المشروع ومراجعة حساباته.

٧٩ - وفيما يتعلق بالاحتياجات من الحيز المكتبي، لاحظ الفريق أن مجموع عدد الموظفين الحاليين في المقر، باستثناء الوكالات والصناديق والبرامج، بلغ ٨ ٨٥٦ موظفا، من بينهم ٤ ٠٤٢ من الموظفين يحتاجون في الوقت الراهن إلى أماكن عمل خارج المباني التي تملكها الأمم المتحدة. وهنالك ١ ٧٤٨ موظفا يمولون من الميزانية البرنامجية أو من حساب الدعم لعمليات حفظ السلام، على النحو المفصل في المرفق الأول، ويتولون مهام ذات طبيعة إدارية يمكن أن تؤثر عليها المبادرات التحويلية للأمين العام.

٨٠ - ووفقا للأمين العام، فإن التغييرات المحتملة في مستويات ملاك الموظفين في المقر سيتم استيعابها من خلال أحد ثلاثة سيناريوهات لأعداد الموظفين تتراوح ما بين نقصان سنوي بنسبة ٠,٥ في المائة ونمو سنوي بنسبة ١,١ في المائة. ولاحظ أن الأمين العام ليس بوسعه أن يحدد تأثير مشاريع التحول في سير عمل المنظمة، والاحتياجات المستقبلية من الحيز المكتبي. وينبغي النظر في سيناريوهات بديلة فيما يتعلق بعدد الموظفين عند تحديد التوقعات المستقبلية للاحتياجات من الحيز المكتبي، وعندما تكون الحسابات ذات الصلة موثقة.

٨١ - ومضى يقول إن الاحتياجات من الحيز للوكالات والصناديق والبرامج التي يوجد مقرها في نيويورك أُدرجت ضمن حسابات الاحتياجات الطويلة الأجل من أماكن العمل في المقر. ولكن ينبغي أن تركز السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالحيز وما يتصل بها من حسابات على احتياجات إدارات ومكاتب الأمانة العامة، مع مراعاة إمكانية إيواء الوكالات والصناديق والبرامج على أساس توفر الحيز المكتبي، بالنظر إلى كون الأخيرة لم تعرب عن التزام فيما يتعلق باستئجارها للحيز المكتبي في المستقبل.

٨٢ - وفيما يتعلق بمبادرات التحول في سير العمل على نطاق المنظمة، أشار الأمين العام إلى تغيرات محتملة في مستويات ملاك الموظفين في المقر خلال السنوات العشرين المقبلة نتيجة لمشروع أوموجا والنموذج المقترح لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي. غير أن احتياجات المنظمة من الحيز ستحددها أيضا المشاريع الأخرى، المماثلة في الأهمية، للتحول في سير الأعمال، بما في ذلك استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعايير المحاسبية الدولية

للقطاع العام، والمبادرات المتعلقة بتنقل الموظفين. ومن شأن مبادرات أخرى، مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر، والخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وترتيبات الاستخدام المرن لأماكن العمل، أن تؤثر أيضا في الاحتياجات من الحيز.

٨٣ - واسترسل قائلا إن مجلس مراجعي الحسابات شدّد على أن المنظمة ليس لديها منهجية مشتركة لإدارة مختلف مشاريع التحول، وأوصى بأن تحسِّن المنظمة قدرتها على تنسيق هذه المشاريع. ودعا إلى الأخذ بنهج متسق إزاء مبادرات التحول في سير العمل على نطاق المنظمة من أجل ضمان تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المالية والموارد من الموظفين، بما في ذلك تنسيق الاحتياجات من الحيز المادي في المقر، في ضوء الزيادات المرجَّحة في التكاليف.

٨٤ - وأشار إلى استمرار وجود الكثير من أوجه عدم التيقن فيما يتعلق بتأثير مبادرات التحول في سير العمل في المنظمة على عدد الموظفين والاحتياجات من الحيز المادي في نيويورك. ومن الحيوي أن يكون هناك تحديد أوضح للاحتياجات من الموظفين والموارد الأخرى من أجل تقييم احتياجات الإيواء الطويلة الأجل ومن ثم البت في اتخاذ مسار عمل.

٨٥ - وفيما يتعلق بالخيارات الطويلة الأجل الحالية المتصلة بأماكن العمل، سيكون من شأن افتراضات التخطيط المستقبلية والحسابات السليمة المتصلة بالاحتياجات المتعلقة بالحيز أن تحدد الخيار الأنسب. وفي غياب ما يكفي من بيانات، لا تزال جميع الخيارات تنطوي على ميزات. وحيث أنه لا يمكن بعد تقييم جدوى الخيارات في الأجل الطويل، فإنه ينبغي أن تطلب الجمعية إلى الأمين العام استكشاف حلول مؤقتة، بما في ذلك إمكانية تمديد عقدي الإيجار الحاليين لمبنيي DC-1 و DC-2، وفقا لأفضل الشروط الممكنة.

٨٦ - وينبغي أيضا مواصلة استكشاف إمكانية تشييد مبنى جديد من خلال التمويل من طرف ثالث. وبخصوص الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، تفاوض الأمين العام على حزمة قروض بمعدل فائدة قدره صفر في المائة مع الحكومة المضيفة تغطي جزأي المشروع المتصلين بالتشييد والتجديد. وينبغي النظر في خيار مماثل بخصوص احتياجات الإيواء في المقر. وينبغي أن يستكشف الأمين العام الخيارات المتاحة لتمويل المشروع، دون المساس بصلاحيات الجمعية العامة، لتمويل هذا المشروع ووضع نهج رسمي أكثر تركيزا عند مفاتحة البلد المضيف وغيره من الدول الأعضاء.

٨٧ - السيدة كولمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الأمين العام حذّر في عام ٢٠١٤ من أن المنظمة ستواجه زيادة حادة في تكاليف الاستئجار في عام ٢٠٢٣، وعرض عشرة خيارات لتجنب تلك النتيجة. وبالنظر إلى المطالب العديدة على الميزانية العادية، ثمة حاجة إلى خطة إيواء طويلة الأجل لتعظيم استخدام الموارد. ومن بين الخيارات التي خضعت لمزيد من التحليل بناء على طلب الجمعية، يوافق وفد بلدها على أن الخيار DC-5 هو الأكثر إقناعا من حيث الكم والكيف. فهو ينطوي على قيمة أفضل مقدارها حوالي بليون دولار مقارنةً باستمرار الاستئجار التجاري على مدى السنوات الخمسين المقبلة، ويتيح فرصة فريدة لتوسيع المجمّع الحالي. ولذا ينبغي مواصلة تطوير الخيار DC-5 وينبغي إتمام المرحلة المقبلة من أعمال التصميم والاتفاقات الضرورية بحلول عام ٢٠١٦ بحيث يتسنى تقييم تكلفة المشروع بصورة أوضح والتقليل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر ارتفاع التكاليف.

٨٨ - غير أنه يجب ان يوضع في الاعتبار أن التقييم يجري بينما الأمم المتحدة في خضم خطة إصلاح تحويلية ينبغي أن تسفر عن تقليص المساحة المستخدمة في نيويورك إذ يجري ترشيد المهام أو نقلها إلى مواقع أكثر فعالية من حيث التكاليف. ولا يزال يلزم تحليل ما تنطوي عليه

هذه الجهود من إمكانيات، لكن من المحتمل ألا يكون من الضروري استخدام حيز كبير خارج مبنى الأمانة العامة. ومع ذلك، فبالنظر إلى الزيادة الحادة المتوقعة في تكاليف الاستئجار في عام ٢٠٢٣ واستعداداً للإيجارات التجارية المرتفعة في سائر أنحاء مانهاتن ومحدودية توافر الحيز التجاري في منطقة ترتل باي، يجب أن تكون لدى الأمم المتحدة خطة فعالة من حيث التكاليف للحيز الذي لا تزال هناك حاجة إليه. ومن الواضح أن مبنى DC-5 خيار رئيسي. وينبغي للأمم المتحدة مواصلة رصد السوق، بما في ذلك الخيارات في مدينة ”نيويورك سيتي“ الكبرى ومنطقة الولايات الثلاث بحيث تستطيع الجمعية التيقن، في حالة الموافقة على الخيار DC-5، من أن الخيار الأفضل قد اختير في وقت اتخاذ القرار.

٨٩ - ويجب وضع خطة إيواء طويلة الأجل بما تمليه الحصافة المالية - فمن المهم عدم الاكتفاء بمشاهدة ارتفاع الإيجارات. ويوافق وفد بلدها على الحاجة إلى مزيد من المعلومات قبل اتخاذ قرار نهائي، ولكن سيتعين على الدول الأعضاء أن تتخذ في نهاية المطاف قرارا حتى في ظل قصور المعلومات، إذ أن تكلفة الامتناع عن الفعل ستكون باهظة.

٩٠ - السيد ناغاو (اليابان): قال إن ظروف المكاتب مسألة بالغة الأهمية للموظفين العاملين في نيويورك إذ يقضون قدرا كبيرا من الوقت في مكاتبهم، أحيانا لفترات أطول مما يقضونه في البيت. ولذا يجب أن تنظر الدول الأعضاء في مسألة أي خيار للإيواء يحقق مصالح الأمم المتحدة على النحو الأفضل.

٩١ - وأشار إلى أن الأمين العام حدد الخيار DC-5 بوصفه أكثر الخيارات فعالية من حيث التكاليف لاحتياجات الإيواء الطويلة الأجل. بيد أنه لم يُطلب إلى الجمعية البت بشأن الخيار DC-5 في هذه المرحلة، والدول الأعضاء ليست في وضع يتيح لها الاختيار بين الخيارات الأربعة القابلة للتنفيذ. ولكن في حين أن الامتناع عن الفعل كثيرا ما يكون أيسر من الفعل، ينبغي تذكُّر أن الامتناع تترتب عليه أحيانا آثار جسيمة.

٩٢ - ومضى يقول إن الإيجارات التفضيلية لمبنيي DC-1 و DC-2 اللذين يؤيان حاليا أكثر من نصف الموظفين خارج مجمّع الأمم المتحدة في نيويورك، سينتهي أجلها في عام ٢٠٢٣، ولا يمكن إضاعة المزيد من الوقت. وفيما عدا ذلك، ستواجه المنظمة إيجارات تجارية باهظة التكلفة أو ستعاني، وهذا هو الأسوأ، من عدم توافر حيز المكاتب. ولكن من المهم في الوقت الحالي الإبقاء على جميع الخيارات الأربعة القابلة للتنفيذ مفتوحة.

التقديرات المنقَّحة الناجمة عن القرارات والمقرَّرات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٥ (٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥) (A/70/7/Add.23 و A/70/430)

٩٣ - السيدة بارتسيوتاس (المراقِبة الماليّة): عرضت تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقَّحة الناجمة عن القرارات والمقرَّرات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٥ (٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥)، (A/70/430) فقالت إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخذ ستة قرارات تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية. ومن بين هذه القرارات الستة، ستترتب على القرارين ٢٠١٥/٣٠ و ٢٠١٥/٣٣ احتياجات إضافية قيمتها ٣,١ مليون دولار علاوة على الموارد المدرجة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وستقتضي اعتمادا إضافيا يُحمل على صندوق الطوارئ.

٩٤ - وفيما يتعلق بالقرار ٢٠١٥/٣٠، المتعلق بإعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتكيف مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام

٢٠١٥، تتصل في المقام الأول الاحتياجات الإضافية البالغة ١,٥ مليون دولار، بما في ذلك أربع وظائف جديدة، بإنشاء برنامج فرعي ٩ جديد، تحت عنوان الطاقة، علاوة على ولايات إضافية في ظل البرنامج الفرعي ١، سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة، والبرنامج الفرعي ٢، التجارة والاستثمار. وسيتطلب تنفيذ القرار أيضا إدخال تعديلات برنامجية على البرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وتعديلات أخرى على الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، رهناً بموافقة الجمعية العامة.

٩٥ - وفيما يتعلق بالقرار ٣٣/٢٠١٥، بشأن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥، تبلغ الاحتياجات الإضافية ١,٦ مليون دولار، بما في ذلك أربع وظائف جديدة، تمشيا مع مدة الولاية الممتدة حتى عام ٢٠٣٠.

٩٦ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة بالموضوع (A/70/7/Add.23)، فقال إن الأمين العام أشار إلى أن تنفيذ القرار ٣٠/٢٠١٥، المتعلق بإعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتكيف مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥، ستترتب عليه آثار مالية في إطار الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تبلغ ١ ٥٠٣ ٤٠٠ دولار. وسيتطلب القرار إنشاء لجنة معنية بالطاقة وإنشاء أربع وظائف.

٩٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين من أجل تنفيذ القرار ٣٠/٢٠١٥. وفيما يتعلق بالاحتياجات غير المتصلة بالوظائف، ثمة مبرر لإجراء تخفيض بنسبة ٣٠ في المائة في الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين البالغة ٤٠ ٠٠٠ دولار، حيث ينبغي أن يكون الموظفون الجدد في وضع يتيح لهم أداء بعض المهام المقترحة.

٩٨ - وفيما يتعلق بالقرار ٣٣/٢٠١٥، بشأن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥، أشار الأمين العام إلى أن القرار ستترتب عليه آثار مالية قدرها ١ ٥٨٠ ٧٠٠ دولار، منها مبلغ ١ ٢٩٩ ١٠٠ دولار في إطار الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، و ٢٨١ ٦٠٠ دولار في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وسيقتضي تنفيذ القرار ٣٣/٢٠١٥ إنشاء ثلاث وظائف مهنية على أساس مؤقت حتى عام ٢٠٣٠. وأوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاحتياجات من الوظائف. وفيما يتعلق بالاحتياجات غير المتصلة بالوظائف، ثمة مبرر لإجراء تخفيض بنسبة ٣٠ في المائة من الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين، حيث ينبغي أن يكون بوسع الموظفين الجدد أداء بعض المهام المسندة إلى الخبراء الاستشاريين.

٩٩ - وتوصي الجمعية العامة عموما بأن توافق الجمعية على اعتماد قدره ٣ ٠٤٨ ١٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يُحمل على صندوق الطوارئ.

١٠٠ - السيد دافيدسون (جنوب أفريقيا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه يجب تزويد الولايات التي تقرها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة بموارد كافية، بحيث تتوافر للمنظمة الموارد المالية والبشرية اللازمة للإنجاز على النحو الذي تتوقعه الدول الأعضاء. ومنذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ١/٦٨، خضع المجلس

الاقتصادي والاجتماعي لعملية تجديد مصممة لجعل عمله أكثر جدوى وفعالية واستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء، لا سيما في مجال التنمية الاجتماعية. ويتعين على الدول الأعضاء مواصلة العمل على إيجاد مجلس أقوى وأكثر فعالية والتنفيذ الكامل لقراراته وولاياته.

١٠١ - وذكر أن المجموعة تلاحظ أن الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالقرارات التي وافق عليها المجلس في عام ٢٠١٥ تبلغ ٣ ٣٤٧ ٠٠٠ دولار، بما في ذلك اعتماد إضافي قدره ٣ ٠٨٤ ١٠٠ يُحمل على صندوق الطوارئ. وتنبع الاحتياجات الإضافية من الأنشطة المتصلة بإنشاء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالتكنولوجيا من أجل التنمية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ والفريق الاستشاري المخصص لهايتي؛ وإعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتكيف مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥؛ والترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠٢ - وقررت الجمعية، بقرارها ٢٦٤/٦٩، أن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة سيكون أولوية قصوى للأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ويدعم الفريق توفير الموارد اللازمة لتمويل القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٥.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٣٥.